الأمم المتحدة

S/2020/1074



Distr.: General
2 November 2020
Arabic
Original: English

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن 2391 (2017)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقوم، بالتنسيق الوثيق مع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل - بوركينا فاسو وتشاد ومالي موريتانيا والنيجر - والاتحاد الأفريقي، بتقديم تقرير عن أنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في هذا الصدد. وعقب استعراض دقيق لنموذج الدعم أجري في نيسان/أبريل 2020، اتخذ مجلس الأمن القرار 2531 (2020)، الذي يمدد ولاية البعثة المتكاملة ويوصي بتعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوة المشتركة.

2 - ويتضمن هذا التقرير آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة منذ صدور تقريري المؤرخ 8 أيار/مايو 2020 (S/2020/373)، بما يشمل تقديم الدعم الدولي لها وتنفيذ الاتفاق التقني الموقع بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في شباط/فبراير 2018. ويسلط التقرير الضوء أيضًا على التحديات التي تواجهها القوة وعلى تنفيذ دول المجموعة الخماسية إطار امتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

3 - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير هجمات إرهابية متكررة ومعقدة على مواقع لقوات الدفاع والأمن في المنطقة، مما يشير إلى وجود روابط عملياتية ولوجستية جيدة التنسيق بين الجماعات الإرهابية العاملة على نطاق واسع في منطقة الساحل، من موريتانيا إلى حوض بحيرة تشاد. واستعادت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، المرتبطة بتنظيم القاعدة، أراض من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، ووسعت نطاق نفوذها من وسط مالي إلى شرق بوركينا فاسو وعلى طول الحدود بين مالي النيجر، بينما تظل أنحاء كثيرة من النيجر من محاور الصراع على السلطة في المنطقة بين مختلف الجماعات.

4 - وأدى اشتداد حدة النزاعات القبلية، التي غالبا ما تستغلها الجماعات المسلحة المحلية والجماعات الإرهابية، إلى زيادة تعقيد الحالة الأمنية في مناطق عمليات القوة المشتركة. وغالبًا ما يعلق السكان المدنيون بين الجماعات المسلحة والعنف القبلي والعمليات العسكرية، مما يتسبب في عمليات نزوح وقيود تُفرض على





التنقل، تؤثر جميعها بشدة على إمكانية الوصول إلى الخدمات وسبل العيش والمساعدة. ويشهد الوضع الإنساني في منطقة الساحل تدهوراً كبيراً وسريعاً. ففي عام 2020، سُجل رقم قياسي جديد من حيث عدد سكان منطقة الساحل المحتاجين إلى المساعدة والحماية بلغ 31,4 مليون شخص. واضطر المزيد من الناس إلى الفرار من منازلهم أكثر من أي وقت مضى. وفي جميع أنحاء المنطقة، هُجر 5 ملايين شخص، أي بما يزيد عن مليوني شخص مقارنة بعام 2018 وبأكثر من خمسة مرات مقارنة بعام 2012. وتواجه منطقة الساحل مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي. ويواجه أكثر من 14 مليون شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستوى الأزمة أو الطوارئ خلال الموسم الأعجف، وهو أعلى مستوى يُسجل منذ بداية أزمة الساحل في عام 2011. ويؤثر النزاع بشدة على سبل العيش والأسواق والوصول إلى الغذاء.

ثانيا - تفعيل القوة المشتركة

5 - وفقا للقوة المشتركة، إن الحالة الأمنية لا تزال هادئة نسبيا في الوقت الحاضر في الجزء الشمالي من القطاع الغربي، على طول الحدود بين مالي وموريتانيا. إلا أن الحالة تظل متقلبة في الجزء الجنوبي من القطاع. وتشير الهجمات المعقدة التي استهدفت القوة المشتركة في تلك المنطقة، ولا سيما في بوكا ويري في 14 حزيران/يونيه، إلى ازدياد العمليات الإرهابية. وثمة قلق من تجمع العناصر الإرهابية من جديد على طول الحدود في غابة واغادو.

6 - واستمرت الهجمات في منطقة بحيرة تشاد، حيث لا يزال فصيل من جماعة بوكو حرام، ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، يشكل تهديدًا لشمال شرق نيجيريا والبلدان المجاورة، بما في ذلك تشاد والنيجر. وفي الجزء الشمالي من القطاع الشرقي، تصدت كتيبتا القوة المشتركة الموجودتان في ماداما وورور لحماية منطقة الحدود الليبية بشكل منتظم للمتجرين بالأسلحة والمخدرات والذهب والمهاجرين غير الشرعيين.

7 - وفي القطاع الأوسط، ولا سيما في منطقة ليبتاكو - غورما، حيث تلتقي حدود بوركينا فاسو ومالي والنيجر، أبلغت القوة المشتركة عن انخفاض في الأنشطة الإرهابية في أعقاب تنفيذ عدد من عمليات. وإن الإرهابيين، على ما يبدو، يركزون أعمالهم أكثر نحو الغرب باتجاه كوت ديفوار ومناطق الحدود بين بوركينا فاسو والنيجر. وتظل المنافسة المستمرة بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين على طرق الاتجار غير المشروع في وسط مالي تؤثر سلبًا على أمن المدنيين في منطقة ليبتاكو - غورما، بما شمل شن هجمات على أهداف عالية القيمة منها عاملون في المجال الإنساني وشخصيات بارزة. كما أن عمليات الابتزاز والسرقة وسرقة الماشية والنهب لم تسجل أي تراجع.

ألف - العنصر العسكري

8 - خلال الفترتين المشمولتين بالتقريرين السابق والحالي، نُفذت عمليتان في القطاع الأوسط، بالتنسيق مع عملية برخان التي تقودها فرنسا، بهدف تحسين الحالة الأمنية، هما عملية ساما 1 وعملية ساما 2، اللتان بدأتا في 3 آذار/مارس و 1 آب/أغسطس 2020، على التوالي. وانتهت عملية ساما 1 في 31 تموز/يوليه وكان تقييم قيادة القوة المشتركة لها إيجابيا، حيث أسفرت عن تكبد الجماعات الإرهابية المسلحة خسائر كبيرة، بما في ذلك التخلي عن المعدات، مثل الدراجات النارية والوقود والأسلحة وأجهزة الراديو. وفي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في 18 آب/أغسطس 2020 في مالي، سمح قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعدم فرض تدابير الحظر على العمليات العسكرية في سياق نظام الجزاءات،

باستمرار عمليات القوة المشتركة. ومن المتوقع أن تستمر عملية ساما 2 ستة أشهر حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2021. وخلال الدورة الثامنة العادية لمجلس وزراء المجموعة الخماسية، المعقودة في 5 تشرين الأول/أكتوبر في نواكشوط، أعلن وزير خارجية تشاد عن نشر كتيبة تشادية للمشاركة في عملية ساما 2.

9 - ووفقا لقيادة القوة المشتركة، ساعدت العمليات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن في تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بالعودة التدريجية للقوات المسلحة الوطنية والسلطات المحلية. فقد أدى الضغط الممارس على الجماعات الإرهابية إلى تخفيف قبضتها على المجموعات السكانية الضعيفة وساهم في استقرار الحالة الأمنية في مناطق عمليات القوة المشتركة. وحتى الآن، أسفرت العمليات المشتركة عن تحييد الإرهابيين والمتجرين أو القبض عليهم، ومصادرة أو تدمير الأصول (بما في ذلك المركبات والأسلحة والذخائر)، فضلا عن تدمير المستودعات والمرافق اللوجستية المستخدمة لإنتاج الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع.

10 - وقد اكتسبت وحدات القوة المشتركة المزيد من الخبرة العملية والكفاءة في عملياتها، ولا سيما في مجالي التنسيق والقدرة على الاستجابة. وإن عملية إنجاز البعثة المتكاملة ولايتها وتسليم المرافق إلى القوة المشتركة لإنشاء مركز القيادة المؤقت للقوة المشتركة في سينو، في ضواحي باماكو، التي تمت في 3 حزيران/يونيه، أسهمت في بدرجة كبيرة في تعزيز قدرة القوة المشتركة على العمل بكفاءة أكبر، ولا سيما ضمان تحسين مهامها التخطيطية والتشغيلية.

11 - وقد عززت القوة المشتركة والجهات الشريكة، مثل عملية برخان وقوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة، التنسيق فيما بينها من خلال الاجتماعات المشتركة والتبادلات الثنائية. وفي 27 تموز/يوليه، عقدت هيئة التنسيق العسكري في مالي اجتماعاً بين قادة قوات الأمن الرئيسية العاملة في مالي. علاوة على ذلك، نُظمت اجتماعات تنسيق عملياتي شهريا لتبادل التقييمات بين جميع القوات الشريكة، كان آخرها الاجتماع الذي نظمته بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي في 1 تشرين الأول/أكتوبر. وقد سمح تنسيق الجهود بزيادة إبراز وجود قوات الدفاع والأمن في الميدان، فضلاً عن زيادة الضغط على الجماعات الإرهابية.

12 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، عقدت المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والبعثة المتكاملة اجتماعا تنسيقيا ثلاثيا لمناقشة جملة أمور منها تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 2531 (2020) المتعلقة بتقديم الدعم للقوة المشتركة، ولا سيما جوانبه الجديدة التي تشمل كفالة إيصال المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي من خلال عملية الشراء في الأمم المتحدة، بالتشاور مع الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية، في المواقع التي تتفق عليها القوة المشتركة والبعثة المتكاملة. وقد أتاح الاجتماع الثلاثي فرصة لمناقشة المساعدة الجارية وشدد على الحاجة إلى تمويل إضافي لتفعيل تقديم الدعم للقوة المشتركة من خلال عملية الشراء في الأمم المتحدة. وجرى الاتفاق على أهمية تعزيز التعاون وتبادل المعلومات لإتاحة التطبيق الكامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

باء - عنصر الشرطة

13 - واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم منتدى التعاون الأمني للمجموعة الخماسية، من خلال سلسلة من الاجتماعات الإلكترونية الأسبوعية، بهدف تعزيز وتبسيط تبادل المعلومات الاستخباراتية مع عنصر الشرطة.

14 - وبالتنســـيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، واصـــلت شـــرطة البعثة المتكاملة توفير التدريب والدعم التشـــغيلي التقني لزيادة تعزيز فرقة التحقيق المتخصـصـة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبغية تعزيز مسـاءلة القوة المشـتركة، دعمت مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان وضـع توجيهين بشـأن التحقيقات الداخلية وشـرعت في تخطيط ووضـع خطة ونماذج تدريبية في مجال حقوق الإنسـان لفائدة عنصـر الشـرطة في القوة المشـتركة بالتنسـيق مع جميع الشركاء التقنيين. وأجريت زيارات ميدانية مشـتركة بين مفوضـية حقوق الإنسـان ومقر القوة المشتركة وقضـاة من السلطات القضـائية الخمس إلى بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا (في الفترات من 28 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشـرين الأول/أكتوبر، ومن 5 إلى 12 تشـرين الأول/أكتوبر، ومن 12 إلى 16 تشـرين الأول/أكتوبر، على التوالي) من أجل توعية أفراد فيلق الشرطة العسكرية والضباط العسكريين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات الداخلية. وتم إرجاء زيارة مماثلة، كان من المقرر إجراؤها إلى كل من مالي وتشاد في تشرين الأول/أكتوبر 2020، إلى أوائل عام 2021، بسبب عمليات تناوب القوات.

15 - ومن خلال أداته للمساهمة في الاستقرار والسلام، يساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 18 مليون يورو من أجل تفعيل عنصـــر الشـــرطة في القوة المشـــتركة. وتهدف هذه المســـاهمة إلى دعم وحدات التحقيق المتخصصـة في البلدان الخمسة من خلال توفير التدريب والمعدات، وتدعم التنسيق على المستوى الإقليمي من خلال الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية.

16 - وبالإضافة إلى المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي قدمتها البعثة المتكاملة خلال شهر نيسان/أبريل، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على طلب القوة المشـتركة، بشـراء معدات الحماية الشـخصـية كي تسـتخدمها القوة المشـتركة من أجل ضـمان اسـتمرارية العمليات في سـياق الوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

17 - في أعقاب الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغســـطس في مالي، قاد الأمين التنفيذي للمجموعة الخماسـية، بالنيابة عن رئيس موريتانيا والرئيس الحالي للمجموعة الخماسـية، محمد ولد شـيخ الغزواني، وفدا إلى باماكو في 22 آب/أغسطس للتواصـل مع مقر قيادة القوة المشـتركة والمجموعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا وقادة اللجنة الوطنية لإنقاذ الشـعب، من أجل الدعوة إلى كفالة اسـتمرارية عمليات القوة المشـتركة. وفي وقت لاحق، اضطلع وزير الخارجية الموريتاني، إسماعيل الشيخ، ببعثة متابعة إلى باماكو لزيادة التأكيد على ضـرورة الحيلولة دون امتداد رقعة العنف عبر الحدود بين مالي وموريتانيا، مع تسـليط الضـوء على ضرورة تقيد القوة المشتركة بمبادئ حقوق الإنسان أثناء تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب.

18 - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـلت الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسـية دعم تفعيل القوة المشـتركة من خلال لجنة دعم القوة المشـتركة التابعة للمجموعة الخماسـية. وأشـرفت الأمانة التنفيذية على اقتناء الوسائل اللوجستية للقوة، ولا سيما أصول النقل، من خلال الاتصال بالدول الأعضاء لضمان الامتثال للقواعد الوطنية التي تحكم عمليات الشراء. كما واصلت الأمانة التنفيذية قيادة جهود الدعوة إلى تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية.

19 - وفي 27 تموز/يوليه، عقد وزراء خارجية فرنسا وبلدان المجموعة الخماسية اجتماعا لمناقشة المزيد من الخطوات الرامية إلى تفعيل الائتلاف المعني بمنطقة الساحل، ولا سيما إنشاء أمانته ومكتب لممثل سام، في تعاون وثيق مع الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية.

دال - المصاعب والتحديات

20 - أدى بدء موسم الأمطار (حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر) إلى حدوث توقف مؤقت في عملية تجديد قوات كتائب القوة المشتركة من خلال مدها بأفراد جدد، مما أعاق الأنشطة العسكرية بسبب الحد من حركة القوات وتقييد القدرات اللوجستية. وكاد يتعذر الوصول برا إلى العديد من مناطق العمليات خلال موسم الأمطار. وخلال هذه الفترة، واجهت القوة المشتركة صعوبات في توفير الإمدادات لقواتها، وهي مشكلة تفاقمت بسبب الافتقار إلى وسائل النقل المناسبة. إلا أن قيادة القوة المشتركة أفادت أنه مع اقتراب موسم الأمطار من نهايته ظهرت بوادر تدل على تحسن المعنويات في صفوف القوات وقيادة القوة المشتركة، نظرا إلى تركيزها على إعادة إطلاق عملياتها.

21 - وبصورة أعم، ظل نقص المعدات شاغلا يوميا حد من كفاءة وعمليات القوات المنتشرة في الحاميات، فضلا عن التأثير على المعنويات. وقد أدى تقييد الحركة الناتج عن ذلك إلى إبطاء أو تأخير العمليات في الميدان وجعل التنسيق بين الشركاء الأمنيين أكثر تعقيدًا.

22 - ونتيجة لذلك، سُجل انخفاض في الأنشطة الإرهابية على الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، إضافة إلى انخفاض في وجود عناصر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الحدود بين النيجر وليبيا وتشاد. ولكن سُجلت عودة ظهور الجماعات المسلحة في القطاع الغربي واستمرار الهجمات في وسط مالي، إلى جانب استمرار العنف المجتمعي، مما أدى إلى تقويض المكاسب التي تحققت خلال النصف الأول من عام 2020.

23 - واستمر التعاون بين الشركاء الأمنيين وتعزز. وظل الدعم التشغيلي واللوجستي المتواصل والذي يلبي الاحتياجات المقدم من البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، بما في ذلك خلال موسم الأمطار، أساسيا لعمليات القوة، ولا سيما في القطاع الأوسط.

ثالثا - تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الخاص بالقوة المشتركة وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

24 - تحدد سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وتفرض شروط تقديم الدعم لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، في حين أن إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يرسي إطارا للتعاون التقني يسمح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والشركاء الآخرين بمساعدة القوة المشتركة على مراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها. وبالتالي، فإن الإطار والسياسة يكمل أحدهما الآخر، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خطت القوة المشتركة خطوات كبيرة في تنفيذ إطار الامتثال على الرغم من القيود المتصلة بتدابير الوقاية من كوفيد-19.

25 - وفي إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، واصلت البعثة المتكاملة ومفوضية حقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان فيما يتعلق بعمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذها القوة المشتركة

في البلدان الخمســـة. وفي 15 حزيران/يونيه، أطلعت البعثة المتكاملة القوة المشـــتركة على قائمة بخمس حالات محتملة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يُزعم أن الكتيبة العاملة في بوليكيسي في مالي قد ارتكبتها. ووقعت الحوادث في محليات كوبو (30 كيلومترا غرب بوليكيســـي) في 13 آذار/مارس، وبوغول نداكي (7 كيلومترات شـــمال بوليكيســـي) في 14 و 21 آذار/مارس، وتشـــيوفول بولموتاكا (7 كيلومترات غرب بوليكيســي) في 19 آذار/مارس، وتوســوغو (8 كيلومترات جنوب بوليكيســي) في 24 مارس/آذار، وانطوت على القتل المزعوم، وفي بعض منها على حالات ممكنة من الإعدام خارج نطاق القضـــاء، لما عدده 47 مدنياً، من بينهم ثلاث نســـاء. وفي رده على البعثة المتكاملة، المؤرخ 2 تموز/يوليه، أحاط قائد القوة المشــتركة علما بقائمة القضـــايا ووعد بإجراء تحقيقات داخلية فورية وفقا لإجراءات التشــغيل الموحدة للقوة المشتركة المتعلقة بالتحقيقات الداخلية.

26 - وتوثق النتائج التي خلصت إليها البعثة المتكاملة أيضـا خمسين حالة مزعومة من حالات الإعدام خارج نطاق القضـاء على يد قوات بوركينا فاسـو في الفترة ما بين 26 و 28 أيار/مايو، بما فيها امرأة واحدة في الأراضـــي المالية، حدثت في سـياق عمليات مكافحة الإرهاب التي تنفذ بالاشـتراك مع القوات المسـلحة المـاليـة. ووقعـت هـذه الحوادث في محليـات بيوكوي (3 كيلومترات شـــمـال بوليكيســـي)، وكورودولي (10 كيلومترات شرق بوليكيسي)، وكونا (7 كيلومترات جنوب شرق بوليكيسي) وفي هانفاسو (دائرة غوسي، منطقة تومبوكتو). ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت القوات المسلحة في مالي وبوركينا فاسو قد تصرفت تحت قيادة وسـيطرة القوة المشـتركة أو تحت القيادة العسـكرية الوطنية لكل من البلدين. ويرجع ذلك، من بين أسـباب أخرى، إلى عدم وجود شـارات مميزة للعناصــر التي كانت تعمل في إطار القوة المشــتركة في ذلك الوقت، فضــلا عن الافتقار إلى نظام يعمل بكامل طاقته لحصــر الخســائر في صـفوف المدنيين وإلى تحديد واضح لمسؤوليات القيادة عن انتهاكات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها أثناء العمليات.

27 - وفي 27 حزيران/يونيه 2020، أنشـــأت القوة المشـــتركة آلية داخلية، هي خلية حصــــر وتحليل الأضــرار والحوادث. وتعتزم البعثة المتكاملة ومفوضـية حقوق الإنســان، بالتعاون مع شـركاء آخرين، تنظيم ســـلســـلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل لتفعيل الآلية وتيســـير تنظيم تمارين منتظمة في المســـتقبل في مجال تفادي التضـــــارب بين عمليات القوة المشـــتركة وتلك التي تُجرى تحت القيادة الوطنية لكل بلد من بلدان المجموعة الخماسية.

28 - وفي 4 آب/أغسطس، اشترت البعثة المتكاملة ومفوضية حقوق الإنسان 500 9 شارة عسكرية للقوة المشـتركة، وهو أمر بالغ الأهمية لتيسـير تحديد هوية جميع أفراد القوة المشـتركة بما يتماشـى مع المعايير الدولية، وبالتالي معالجة الافتقار إلى الشـــارات المميزة الذي يجعل من الصـــعب التمييز بين أفراد القوة المشتركة وأفراد الجيش الوطني.

29 - وواصـلت البعثة المتكاملة ومفوضـية حقوق الإنسـان متابعة قضـية أفراد القوة المشـتركة المتهمين بقتل مدني في 13 آذار/مارس 2019 خلال عملية نفذتها القوة المشـــتركة في انبيكت لحواش (موريتانيا). ولم تجر المحاكمة بعد.

30 - وعلى الرغم من تقليص العديد من أنشطة بناء القدرات بسبب جائحة كوفيد-19، نظمت المفوضية تدريباً عن بعد على الإنترنت بشـأن حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني في الفترة من 29 حزيران/يونيه

إلى 3 تموز/يوليه لفائدة 26 من الأفراد العسكريين عن طريق كلية الدفاع لدول الساحل الخمس في موريتانيا. كما واصلت المفوضية تقديم المشورة التقنية دعما لتنقيح عناصر رئيسية من عقيدة القوة المشتركة.

31 - وأحرزت القوة المشتركة تقدما كبيرا فيما يتعلق بتدابير التخفيف، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مواصلة القوة سعيها إلى إنشاء إطار الامتثال، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان. وقد شمل ذلك وضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالتحقيقات الداخلية وإنشاء آلية لتحديد حالات إلحاق الضرر بالمدنيين ورصدها وتحليلها.

32 - وفي 17 أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة المتكاملة، بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، جلسة توعية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، لفائدة عشرة من أفراد الدرك التابعين لفيلق الشرطة العسكرية الذين جرى نشرهم في كتيبة بوليكيسي. ونُظم التدريب في موبتي وركز على معايير حقوق الإنسان السارية أثناء تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك إجراءات القبض على المشتبه فيهم واحتجازهم ونقلهم.

33 - وبالإضافة إلى وجودها في مالي وموريتانيا، وفي سياق التخفيف من تدابير الوقاية من جائحة كوفيد-19 الذي أدى إلى الفتح التدريجي للحدود على نطاق المنطقة، قامت المفوضية بنشر موظفيها في تشاد والنيجر. ويهدف هذا النشر إلى دعم تنفيذ إطار الامتثال على المستوى الميداني مع الجهات الفاعلة الوطنية وكل من القيادات العملياتية والتكتيكية المعنية للقوة المشتركة.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

34 - واصلت البعثة المتكاملة تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في سياق دعمها للقوة المشتركة للمجموعة، غير أن ثمة تحديات لا تزال قائمة، منها محدودية التقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر الرئيسية. وفي حين أُحرز بعض التقدم منذ اعتماد إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالتحقيقات الداخلية في 26 حزيران/يونيه، ومنذ نشاء آلية لتحديد حالات إلحاق الضرر بالمدنيين ورصدها وتحليلها في 27 حزيران/يونيه، لا يزال يتعين على القوة المشتركة تنفيذ تدابير أخرى للتخفيف من المخاطر.

35 - وتشمل هذه التدابير وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الداخلية التي سيستخدمها فيلق الشرطة العسكرية أثناء عمليات القوة المشتركة، وإعداد إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بالأضرار الجانبية. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت القوة المشتركة بإحالة قائمة قادة الكتائب في القطاعات الثلاثة إلى البعثة المتكاملة واضطلعت، بالتعاون مع السلطات الوطنية، بمتابعة التحقيقات الداخلية غير المنجزة في الدعاوى القضائية المتعلقة بأفراد من القوة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من القوة المشتركة إبقاء البعثة المتكاملة على علم بأي حادث يقع في سياق العمليات ويكون له أثر على المدنيين، فضلاً عن جميع التدابير المتخذة عملاً بإجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بإلقاء القبض على المشتبه فيهم واحتجازهم ونقلهم، التي اعتمدتها قيادة القوة المشتركة في 4 آذار/مارس 2019.

36 - وفي 8 أيلول/سبتمبر، ترأست شعبة حقوق الإنسان والحماية في البعثة المتكاملة اجتماع المستشارين القانونيين الأول لهيئة التنسيق في مالي، التي تضم موظفين من البعثة المتكاملة، والقوة المشتركة، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، والقوات الفرنسية لعملية برخان. وشملت أهداف

المنتدى، في جملة أمور، استحداث طرائق للتعاون بين القوات الدولية العاملة في مالي وشعبة حقوق الإنسان والحماية، وتبادل المعلومات عن الحوادث التي تؤثر على السكان المدنيين أثناء العمليات العسكرية وعمليات مكافحة الإرهاب، وكذلك عن أي تدابير تصحيحية يتم تنفيذها.

رابعا - الدعم الدولي المقدم إلى القوة المشتركة

ألف - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

37 - واصلت البعثة المتكاملة تقديم الدعم اللوجستي للكتائب السبع العاملة تحت قيادة القوة المشتركة. وفي الفترة ما بين 8 أيار/مايو و 30 أيلول/سبتمبر، تلقت البعثة المتكاملة ستة طلبات اتصلت بحصص الإعاشة والوقود والزيوت ومواد التشحيم. وتمت الموافقة على جميع الطلبات الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتلبيتها، بما في ذلك ضمن فترة الاستجابة البالغة 14 يومًا المنصوص عليها في الاتفاق التقني المبرم بين المجموعة الخماسية والأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية، باستثناء طلبين تطلبا إجراء تقييم أكثر شمولاً في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

38 - وعملا بقرار مجلس الأمن 2531 (2020) الذي يأذن للبعثة المتكاملة بالاستعانة بمتعاقدين من القطاع الخاص لإيصال المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى وحدات القوة المشتركة العاملة خارج الأراضي المالية، بدأت البعثة المتكاملة في اتخاذ الترتيبات المناسبة لتنفيذ هذا الدعم. وأجرت البعثة المتكاملة سلسلة من المشاورات مع قيادة القوة المشتركة والأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لتحديد الاحتياجات والكميات المطلوبة ومواقع الإنزال المناسبة للمساعدة في تحديد المتعاقدين القادرين على إيصال المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى أقرب موقع ممكن من منطقة عمليات وحدات القوة المشتركة في جميع القطاعات الثلاثة، وإدارة المخاطر الأمنية المرتبطة بذلك. وقد أدى الانقلاب الذي وقع في 18 آب/أغسطس في مالي إلى تأخير هذه العملية إلى حد ما. وفي 29 أيلول/سبتمبر، عقدت المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة اجتماعا ثلاثيا في نواكشوط، تم خلاله الانتهاء من المناقشات المتعلقة بنوع حصص الإعاشة المطلوبة، ومواقع التسليم، ومنهجية عملية الشراء في الأمم المتحدة، والأهم من ذلك مسائل التمويل والمسائل التعاقدية.

آخر ما استجد من معلومات عن طلبات المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي الواردة من الوحدات

39 - في 31 آذار/مارس 2020، تلقت البعثة المتكاملة خطة الدعم الفصلية للقوة المشتركة للفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2020، التي شملت 43 000 مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية و 644 100 لتر من الوقود ومواد التشحيم، بلغت قيمتها 1,7 مليون دولار. ووافقت البعثة على الخطة والطلبات المحددة فيها، رهنا بتقييم المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان وبمراعاة اعتبارات سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وحتى الآن، وفرت البعثة المتكاملة 30 500 مجموعة من مجموعات حصص الإعاشة الميدانية و 443 700 لتر من الوقود ومواد التشحيم بقيمة 1,2 مليون دولار، وهو ما يمثل معدل تحصيل واستهلاك بنسبة 69 في المائة من خطة الدعم الفصلية.

40 - وفي 22 حزيران/يونيه 2020، قدمت القوة المشتركة خطة الدعم الفصلية الخاصة بها للفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر 2020. ويرد في الجدول 1 أدناه موجز لمواقع استلام الأصناف الواردة في الخطة والكميات المحددة لكل صنف.

الجدول 1

مواقع الاستلام والأصناف المطلوبة في خطة الدعم الفصلية (تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر)

الموقع	*مجموعات حصص الإعاشة الميدانية (مجموعة)*	*الوقود (لتر)*	*المياه (لتر)*	*الزيوت (لتر)*	*الشحوم (كيلوغرام)*	*مواد التبريد (لتر)*
باماكو	19 000	594 300	-	6 600	780	840
غاو	2 000	30 000	-	1 000	120	120
سيفاري	3 000	-	-	1 000	120	120
المجموع	**24 000**	**624 300**	-	**8 600**	**1 020**	**1 080**

41 - وقدمت القوة المشتركة أيضا خطة الدعم الفصلية التي تغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، وبالتالي تمت زيادة كميات النفط والزيوت ومواد التشحيم على النحو المبين في الجدول 2.

الجدول 2

مواقع الاستلام والأصناف المطلوبة في خطة الدعم الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر)

الموقع	*مجموعات حصص الإعاشة الميدانية (مجموعة)*	*الوقود (لتر)*	*المياه (لتر)*	*الزيوت (لتر)*	*الشحوم (كيلوغرام)*	*مواد التبريد (لتر)*
باماكو	0	510 600	-	6 000	720	720
غاو	0	0	-	0	0	0
سيفاري	0	88 500	-	1 000	120	120
المجموع	**0**	**599 100**	-	**7 000**	**840**	**840**

آخر ما استجد من معلومات عن الدعم الهندسي

42 - كما جاء في الفقرة 10، اكتمل تشييد المقر المؤقت للقوة المشتركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 3 حزيران/يونيه، جرى الافتتاح بحضور ممثلي الخاص لمالي ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي في مالي وقائد القوة المشتركة وشركاء آخرين. وبلغت تكلفة المشروع 1,13 مليون دولار.

آخر ما استجد من معلومات عن إجلاء المصابين والإجلاء الطبي

43 - لم تتلق البعثة المتكاملة أي طلب لإجلاء المصابين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمت آخر عملية لإجلاء المصابين في 30 آذار/مارس 2020 على النحو المبين في تقريري السابق.

آخر ما استجد من معلومات عن عملية إيصال أغذية استثنائية

44 - في آب/أغسطس 2020، طلبت القوة المشتركة شحنا استثنائيًا عن طريق الجو من البعثة المتكاملة، حيث أن المياه غمرت طرق الوصول إلى معسكر قوات الدفاع والأمن المالية في بوليكيسي، وبالتالي تعذر على القوافل اللوجستية الوصول إلى الموقع. وأفادت الأنباء بعدم توفر أغذية للحامية الموجودة في المعسكر إلا لأيام قليلة جدا. ووافقت البعثة المتكاملة على هذا الطلب وقامت بنقل 315 4 كيلوغراما من الأغذية جوا من موبتي إلى بوليكيسي في 22 آب/أغسطس بواسطة طائرتي هليكوبتر متوسطتين للأغراض العامة من طراز Mil Mi-8.

آخر ما استجد من معلومات عن الحالة المالية

45 - خصص الاتحاد الأوروبي ما مجموعه 10 ملايين يورو لأغراض تقديم البعثة المتكاملة الدعم للقوة المشتركة. وفي 31 آب/أغسطس، كان قد أُنفق مبلغ 4,7 ملايين دولار أي 76 في المائة من الدفعة الأولى البالغة 5 ملايين يورو (6,2 ملايين دولار) التي قام الاتحاد الأوروبي بتحويلها. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، طلبت البعثة المتكاملة من الاتحاد الأوروبي صرف ما تبقى من الأموال المخصصة أصلا، أي مبلغ إضافي قدره 5 ملايين يورو وفقًا لشروط الاتفاق التقني الذي ينص على المبادرة بطلب صرف الدفعة الثانية بعد إنفاق 70 في المائة من الدفعة الأولى. وبما أنه سيتم تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 2531 (2020)، بما في ذلك ما يتعلق منها بعملية الشراء لنقل المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى البلدان الخمسة التي تعمل فيها القوة المشتركة، فسيتعين كفالة استمرار التمويل. وفي وقت الانتهاء من إعداد هذا التقرير، لم تكن الدفعة الثانية قد صرفت بعد.

46 - وفي أعقاب الاجتماع الثلاثي المعقود في نواكشوط والنتائج التي خلص إليها الفريق العامل التقني المشترك بين البعثة المتكاملة والقوة المشتركة والاتحاد الأوروبي، قدرت البعثة أنه سيلزم مبلغ إضافي قدره 13,5 مليون دولار لدعم القوة المشتركة لمدة عام واحد، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2021. وسيخصص حوالي 13,2 مليون دولار من ذلك المبلغ للوقود والزيوت ومواد التشحيم وحصص الإعاشة وعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين وتكاليف الموظفين والتكاليف غير المباشرة، بينما سيخصص مبلغ 0,3 مليون دولار للطوارئ من أجل تغطية الالتزامات المحتملة. ويعد صرف المبلغ الإضافي شرطا ضروريا لكي تبدأ البعثة المتكاملة عملية الشراء.

باء - الدعم متعدد الأطراف

47 - خلال مؤتمر القمة لرؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المعقود في 30 حزيران/يونيه في نواكشوط، التزم رؤساء الدول الخمس، إلى جانب الرئيس الفرنسي، بتكثيف عمليات مكافحة الإرهاب على طول المناطق الحدودية الثلاثية في منطقة ليبتاكو - غورما، مع إعادة تأكيد التزامهم بالتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن والدفاع، وضمان التزامها بإطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ودعا مؤتمر القمة إلى توطيد الائتلاف المعني بمنطقة الساحل، فضلا عن تحديد هيكله المؤسسي وهيكله للحكومة، ولا سيما إنشاء أمانته والمواءمة بين الركائز البرنامجية - مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات قوات بلدان منطقة الساحل، واستعادة سلطة الدولة والمساعدة الإنمائية -

بالتعاون الوثيق مع الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، عقد الائتلاف المعني بمنطقة الساحل اجتماعا على المستوى الوزاري لزيادة تفعيل الأمانة العامة للائتلاف.

48 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تحليلاً قانونياً لتشريعات مكافحة الإرهاب في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بهدف مواءمة القانون الوطني مع الصكوك والالتزامات القانونية الدولية.

جيم - المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

49 - تواصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين التنفيذي للمجموعة الخماسية ولجنة الأركان العسكرية للاتحاد الأفريقي بشأن نشر قوة الاتحاد الأفريقي البالغ قوامها 000 3 جندي لمدة ستة أشهر من أجل تكملة جهود القوة المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل. ولا تزال المشاورات جارية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن وضع المفهوم الاستراتيجي، بما في ذلك آليات التمويل، ومفهوم العمليات. وخلال اجتماع عقد في أديس أبابا في 30 أيلول/سبتمبر، وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مذكرة مفاهيم استراتيجية وأعلن عن تفعيل فريق عامل تقني مكلف بجميع المهام المتعلقة بتخطيط ونشر القوة البالغ قوامها 000 3 فرد.

خامسا - خيارات الدعم في المستقبل

50 - في قراره 2531 (2020)، يشجع مجلس الأمن البعثة المتكاملة على التواصل والتشاور مع الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية بشأن عملية اختيار المتعاقدين من القطاع الخاص ويشجع البعثة المتكاملة على إيلاء الاهتمام للمحتوى المحلي، وفقا لقواعد الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية المعلقة بالشراء. وبالإضافة إلى ذلك، يقتضي الاتفاق التقني المبرم بين المجموعة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من القوة المشتركة أن تُقدم طلبات دعم فصلية بشأن المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي تشتريها البعثة المتكاملة، مع تقديم توقعات مفصلة بشأن الكميات المطلوبة لمدة ثلاثة أشهر. ونظرا إلى حركية العمليات التي تنفذ في بيئة شديدة التغير وذات طابع غير متناظر، غالبًا ما تكون افتراضات التخطيط هذه عرضة للتغيير، مما يجعل توفير المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي تقدمها الأمم المتحدة صعبًا في بعض الأحيان. وقد أدى إنشاء آليات تخطيط شاملة ومنهجية ومشتركة مع قيادة القوة المشتركة إلى تيسير العملية إلى حد ما، على الرغم من أن نموذج الدعم الحالي يوفر إمكانية محدودة لإتاحة قدر أكبر من المرونة. وإن الدعم الأوسع نطاقا الذي سيقدمه طرف ثالث يتطلب تخطيطا أكثر دقة، فضلا عن تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به. ويعتمد نموذج الدعم الحالي بالكامل على التبرعات المقدمة من الشركاء الخارجيين.

51 - ويسلّم القرار 2531 (2020) بأن مواصلة الدعم الحالي قد تتطلب تكبد تكاليف إضافية فيما يتعلق بالاستعانة بمتعاقدين خارجيين لإيصال الأغذية والوقود. ويفيد التقييم الأولي للبعثة المتكاملة بأن مبلغ 7,5 ملايين دولار المتبقي لن يكون كافيا لتغطية تكلفة العمليات المتوقعة.

سادسا - ملاحظات

52 - تعد زيادة وتيرة عمليات القوة المشتركة والمساهمة الحاسمة الي تقدمها البعثة المتكاملة أمرا يبعث على التفاؤل في ضوء الاتجاهات الأمنية المثيرة لقلق بالغ في جميع أنحاء المنطقة. وأثني على المجموعة الخماسية لما تبذله من جهود لمواجهة التحديات الأمنية الراهنة في المنطقة التي تتخذ شكل هجمات غير متناظرة تُشن بشكل منتظم ضد قوات الأمن الوطنية وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والشخصيات البارزة المحلية. وتؤدي القوة المشتركة دورًا حاسمًا في إطار الاستجابة الأمنية الإقليمية والدولية لأنشطة الجماعات المسلحة المتطرفة في منطقة الساحل، إضافة إلى التحديات الأخرى العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والسلع والأسلحة والمخدرات. وأرحب بالنشر الوشيك لفرقة العمل تاكوبا التي ستقدم المشورة والمساعدة إلى الوحدات القتالية التقليدية للجيش المالي وترافقها في كفاحها ضد الجماعات الإرهابية في المنطقة الحدودية الثلاثية، بالتنسيق مع الجهات الشريكة للمجموعة الخماسية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية في الميدان. وفي السياق نفسه، أشيد بالنشر المقرر لقوة الاتحاد الأفريقي من أجل تكملة جهود القوة المشتركة.

53 - وأرحب أيضا بآليات التنسيق المعززة التي يقترح الائتلاف المعني بمنطقة الساحل وضعها موضع التنفيذ، والتي ستساعد جميع الشركاء الدوليين على الاستفادة من مواطن قوتهم النسبية والعمل معا بشكل أكثر فعالية لضمان تحسين كفاءة وتنسيق المبادرات المتكاملة الشاملة للأبعاد الإنمائية والإنسانية والأمنية. ومن الضروري مواصلة مد القوة المشتركة بالمساعدة التي تلزمها لتنفيذ المهام الموكلة إليها. وتقوم البعثة المتكاملة بوضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات الدعم بموجب الولاية الجديدة التي ستساعد القوة المشتركة على الحفاظ على الزخم الذي تحقق حتى الآن. ومع ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى أن نموذج الدعم الحالي لا يوفر اليقين المطلوب لتفعيل القوة المشتركة بالكامل على نحو يمكن التنبؤ به وأكرر دعوتي إلى وضع نموذج أكثر شمولاً يضمن التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به من خلال الأنصبة المقررة.

54 - وأحيي الالتزام المتجدد الذي قطعه رؤساء دول المجموعة الخماسية ورئيس فرنسا في مؤتمر القمة الذي عقدوه في نواكشوط والتأكيدات التي قدمها رؤساء دول المجموعة الخماسية بعدم التسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. إذ إن احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب ينبغي أن يكون الأساس لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. ولذلك، فإنني أرحب بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة في وضع إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولكي يكون هذا الإطار فعالا، يجب أن يتم تفعيله بشكل كامل على الفور، بما يشمل عنصر الشرطة وعناصر فليق الشرطة العسكرية والجيوش الوطنية. ويجب إجراء تحقيق كامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها من قبل أفراد القوة المشتركة والقوات الوطنية، ومحاسبة مرتكبيها.

55 - وبغية تفعيل إطار الامتثال على الصعيد الميداني، يجب التغلب على التحديات القائمة، بما في ذلك القيود المالية واللوجستية والفنية والأمنية، في إطار الجهود المبذولة لدعم موظفي القوة المشتركة في إجراء تحقيقات داخلية في الحوادث شخصيا. وإن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على استعداد لتقديم دعمها في هذا الصدد. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تجري القوة تحقيقاتها الأولية وأن يحتفظ قائد القوة بالقدرة على اتخاذ إجراءات تأديبية حسب الاقتضاء، بما في ذلك تعليق و/أو عزل الوحدات المتورطة في مثل هذه الحوادث. وبالنظر إلى السياق العسكري المتزايد في المنطقة، فإن المساءلة القوية

ستعزز مصداقية القوة المشتركة. ويعد قبول القوة المشتركة على المستوى المحلي أمرًا بالغ الأهمية للتخفيف من حدة المخاطر والوصـــول إلى الســـكان المحتاجين. وإنني أحث جميع الأطراف المشـــاركة في عمليات مكافحة الإرهاب على الامتثال لالتزاماتها القانونية بحماية المدنيين. وأود أن أكرر مناشـــدتي للجماعات المســـلحة من غير الدول وغيرها من الجهات صـــاحبة المصـــلحة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

56 - ولا تزال التحديات الأمنية في منطقة الســـاحل شـــديدة التعقيد. وأي مبادرة لتحقيق الاســـتقرار في المنطقة لن تتكل بالنجاح ما لم تعالج الأسـباب الجذرية لعدم الاسـتقرار بطريقة كلية ومتكاملة وشـاملة. ويجب معالجة التخلف والفقر والافتقار إلى الحوكمة وانعدام إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاستبعاد وآثار تغير المناخ بشكل متزامن. وتظل الحالة الإنسانية في منطقة الساحل على وجه الخصـوص مصـدر قلق بالغ. ففي حال عدم تلبية أهم الاحتياجات الأسـاسـية للسـكان، لن تؤتي المبادرات الإنمائية والأمنية طويلة الأجل ثمارها. ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي ومسؤولية مشتركة عن دعم الدول الأعضـــاء في المجموعة الخماســـية في جهودها الجديرة بالثناء لإحلال الســـلام والتنمية في المنطقة والتخفيف من معاناة أشد الناس احتياجا. وأود الإعراب عن امتناني العميق لجميع الجهات المانحة والشريكة التي أبدت سـخاءها باسـتمرار، كما حدث مؤخرا خلال المؤتمر الافتراضـي حول الحالة الإنسـانية في منطقة السـاحل المعقود في 20 تشـرين الأول/أكتوبر. كما أود الإعراب عن امتناني العميق لممثلي الخاص لمالي، محمد صـالح النظيف، ولجميع الزملاء في البعثة المتكاملة، الذين يواصـلون بذل قصـارى جهدهم لضـمان أن تقدم البعثة المتكاملة الدعم للقوة المشتركة، كلما طُلب منها ذلك.